

تقرير

تاخرت عملية استلام المحركات الجديدة في معلمي الذوق والجية، اذ لم تتبلغ مؤسسة كهرباء لبنان موافقة وزارة المال على اعتمادات صفقة تليزيم التشغيل والصيانة، التي فاز بها تحالف شركات OEG/ARKAY Limited/Middle East Power. المؤسسة تقول ان غدا الجمعة تنتهي مهلة رد الوزارة وبالتالي يعد العقد نافذا، فيما تقول وزارة المال انها تنتظر موافقة الرئيس تمام سلام، وبالتالي يمكن ان تطلب تمديد المهلة

تشغيل محركات الذوق والجية: من يؤخر التليزيم؟

فانت الحاج

في عام 2012، جرى تليزيم الشركة الدانمركية BWSC إنشاء وتجهيز المحركات العكسية في معلمي الذوق والجية الكهربائيين، لإنتاج نحو 272,5 ميغاواط إضافية، أي ما يعادل 3,5 ساعات يوميا من التغذية بالتيار الكهربائي لجميع المناطق، وبكلفة بلغت 360,7 مليون دولار، جرى تمويلها من قرض مع مصرفين أجنيين هما KWA و HSBC. يومها اثرت علامات استفهام كثيرة حول طريقة التليزيم والتمويل والتعديل على دفتر الشروط وعدم اخذ موافقة ديوان المحاسبة... ووصلت الامور الى حد تعليق الشركة تنفيذ العقد لفترة في العام الماضي، بعدما توقف وزير المال علي حسن خليل عن تسديد فواتيرها، وهددت الدانمارك باللجوء الى نادي باريس للشكوى، فاضطرت الدولة الى الرضوخ وتكبد غرامات مالية طائلة لتفادي الازمة.

منذ فترة قصيرة، انجزت الشركة اعمالها بعد تأخير شهور عدة عن الموعد المحدد. وباتت مؤسسة كهرباء ملزمة بتسليم هذه المحركات ووضعها في الخدمة والاستفادة من الطاقة الاضافية مع بدء موسم الحر. الا ان تليزيم التشغيل والصيانة الى شركة خاصة (وهو شكل من الخصخصة درجت عليه المؤسسة منذ انشاء معلمي الزهراني ودير عمار) يشهد عراقيل يمكن ان تؤخر عملية الاستلام. اطلقت المؤسسة في اب 2014 استدرج عروض لتليزيم التشغيل والصيانة تمهيدا لاستلام المحركات الجديدة، واضطرت الى تمديده 3 مرات، ولم تقدم الا شركتان. واحدة لم تستوف الشروط فاستبعدت، والاخرى تتألف من تحالف شركات OEG/ARKAY Limited/Middle East Power رسا عليها العقد. تقول المؤسسة، في بيان اصدرته أمس، ان التليزيم جرى نتيجة استدرج عروض عالمي، وفقا للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وليس بناءً لمفاوضات ثنائية أدت إلى صفقة

بالتراضي». وكان تلفزيون «أم تي في» قد اثار في نشرته المسائية يوم الإثنين الماضي ما عدها «فضيحة كهربائية جديدة تتعلق بعقد صفقة بالتراضي مع شركة OEG و Middle East Power (التي تتبع لمجموعة تحسين خياط) بقيمة تخطت 120 مليون دولار». وقال ان المؤسسة «طلبت من وزارة المالية صرف اعتماد لدفع مبلغ 20 مليون دولار سلفاً للشركة». جاء ذلك في سياق تبادل الاتهامات بين اصحاب تلفزيون أم تي في وتلفزيون الجديد. نفت المؤسسة هذه المعلومات، واعتبرتها «عارية تماما من الصحة»، الا انها كشفت ان العقد الذي فاز به تحالف شركات OEG/ARKAY Limited/Middle East Power لا يزال معلقاً، بسبب امتناع وزير المال عن الموافقة على فتح الاعتمادات اللازمة. تشرح المؤسسة ان مجلس الإدارة وافق في قراره الرقم 10-3/2016 تاريخ 2016/1/21، على عقد صفقة بالتراضي، وفقاً لأحكام الفقرة 8 من المادة 112 من النظام المالي للمؤسسة. وبعدها جرى إرسال الملف الى وزارة الطاقة والمياه ووزارة المال، وافقت الوزارة على عقد الصفقة بتاريخ 2016/3/26 في كتابها الرقم 7/250 ص، فيما طلبت وزارة المال التأكد من السعر الذي جرى التليزيم على أساسه، فاجابتها المؤسسة في كتابها الرقم 2842 تاريخ 2016/3/17 مقدمة كل الإيضاحات اللازمة حول هذا السعر ومطابقته للأسعار العالمية. ثم أعادت وزارة المالية الملف الى المؤسسة مع تضمينه ملاحظة بأنها قد وافقت على مشروع موازنة المؤسسة لعام 2016 دون إيراد أي ملاحظات أخرى. فعدل مجلس الإدارة في قراره الرقم 261-2016/4/14 تاريخ 2016/4/14 بناء لطلب وزارة المالية، البندين المتعلقين بالاعتمادات العائدة لهذه الصفقة وتم إرساله مجدداً الى وزارة المالية بموجب الكتاب الرقم 3960 تاريخ 2016/4/19، حيث لم يرد المؤسسة حتى تاريخه أي جواب بشأنه. وبحسب المؤسسة، أرسلت بتاريخ 2016/5/16 الكتاب

دفتر الشروط ينص على ان تدفع المؤسسة سلفة تبلغ 10 في المئة من قيمة الصفقة (هنتم الموسوي)

الوزير خليك: «من قال إننا لن نجيب ضمن المهلة؟ بعد بكر لـ 20 الشهر!»

الرقم 4752 الى وزير المال تطلب فيه إبلاغها ما إن كان يوجد لدى الوزارة أي اعتراضات على قرار التليزيم قبل انتهاء مهلة الشهر من تبليغها القرار، أي قبل تاريخ 2016/5/20. وإلا اعتبر القرار مصدقاً حكماً من قبل وزارة المال، وذلك استناداً الى احكام المادة 29 من المرسوم الرقم 4517 تاريخ 1972/12/13. تشير المؤسسة الى ان تمويل الصفقة هو بالكامل من موازنة المؤسسة، اي

ان موافقة وزارة المالية تنحصر في نقل اعتمادات من احتياطي موازنة المؤسسة الى بند تشغيل وصيانة المحركات العكسية. واقرت المؤسسة ان دفتر الشروط ينص على ان تدفع المؤسسة سلفة تبلغ 10 في المئة من قيمة الصفقة مقابل كفالة مصرفية يقدمها العارض بالقيمة نفسها، وذلك وفق ما ينص عليه النظام المالي لمؤسسة كهرباء لبنان. الا ان «هذه السلفة لم يتم دفعها باعتبار ان وزارة المال لم توافق حتى تاريخه على تليزيم الصفقة».

تعزو مصادر وزارة المال عدم موافقة الوزير علي حسن خليل على الصفقة حتى الآن، انه طلب موافقة رئيس

الحكومة تمام سلام على كتاب أرسله خليل إليه، فالصفقة يترتب عليها التزامات مالية لسنوات مقبلة، بصرف النظر عن قيمة المبلغ الذي رسا عليه التليزيم. وقالت المصادر في اتصال مع «الأخبار» ان الوزارة شطبّت المبلغ من مشروع موازنة المؤسسة لعام 2016، في انتظار جواب الرئيس سلام. ونفت أن تكون وزارة المال قد تدخلت في تفاصيل استدرج العروض، «فذلك ليس من اختصاصها، وما حصل أننا أعدنا الملف إلى المؤسسة وطلبنا منها عدداً من الاستفسارات المتعلقة بالتأكد من السعر الذي جرى التليزيم على أساسه، ثم حوّل الكتاب إلى رئاسة الحكومة من دون أن تكون لدى الوزارة

مزايدة مواقف المطار: اتجاه للطعن في النتائج

تقرير

محمد وهبة

عقدت لجنة تليزيم «مزايدة إدارة واستثمار مواقف السيارات في مطار بيروت الدولي» جلسة أمس خصصتها لفضّ عروض ست شركات هي: VIP (يملكها شادي الهر، ميتروبوليتان) (يملكها جهاد العنان)، سيكيور باركينغ (يملكها جان عواد)، BPC (يملكها صلاح عسيران)، شركة المرافق اللبنانية (تملكها مجموعة الخرافي/ المتعهد الحالي)، سيكيوريتي أند سيفتي سوليوشن (يملكها بسام الذهبي ومحمد وزّي).

أثناء فضّ العروض، طلب ممثل شركة BPC الاطلاع على شهادة الأيزو الخاصة بشركة VIP لجهة كونها غير مصدقة من السفارة اللبنانية في بلد إصدار الشهادة

ومن وزارة الخارجية لبلد الإصدار ووزارة الخارجية في لبنان أيضاً. وسبب الطلب هو أن شركة BPC استبعدت من المناقصة قبل فتح العروض الفنية والأسعار بسبب تقديمها شهادة الأيزو بصيغتها الإلكترونية لا بصيغتها الورقية فاعتبرتها اللجنة غير صالحة للاستخدام في هذه المناقصة. لكن اللافت أن أحد أعضاء لجنة التليزيم رفض إطلاع أحد على شهادة الأيزو الخاصة بشركة VIP، رغم أنها صادرة عن شركة بيرو فيريتاس، أي إنها صادرة من شركة أجنبية بمفهوم المادة 78 من قانون التجارة، وبالتالي فإن قبول الشهادة يجب أن يكون خاضعاً للأصول المعتمدة في هذا المجال، أي أن تكون مصدقة من السفارة اللبنانية في بلد الإصدار، وتصديقها لدى وزارة الخارجية

في بلد الإصدار أيضاً، وتصديقها لدى وزارة الخارجية في لبنان. أما في حالة شهادة الأيزو الخاصة بشركة VIP فهناك اشتباه في أنها غير مصدقة، وأن أحد أعضاء لجنة التليزيم حاول التغطية على هذا الأمر. على أي حال، فإن لجنة التليزيم استبعدت شركة BPC بسبب تقديمها شهادة أيزو تتضمن توقيعاً إلكترونيًا، واستبعدت شركة «المرافق اللبنانية» بسبب خطأ شكلي بسيط جداً، ما أثار حفيظة ممثلي الشركة الذين اعترضوا على الأمر من دون جدوى، أما شركة «سيكيور باركينغ» فقد استبعدت لأسباب شكلية أيضاً، واستبعدت أيضاً شركة «سيكيوريتي أند سيفتي سوليوشن» لأسباب شكلية متصلة بطريقة تقديم العرض.

وفي المرحلة الثانية، استبعدت لجنة التليزيم شركة «ميتروبوليتان» لأنها لم تف بشروط تقديم شهادة الخبرة في تشغيل مواقف مطارات دولية، فقد اعتبرت الشركة بلا خبرة دولية، ما كان متداولاً في السوق قبل أيام، أن شركة VIP هي الفائزة في المزايدة من دون منافس، والسبب يكمن في دفتر الشروط المخيط بطريقة تجعل من الصعوبة منافستها. دفتر الشروط احتوى على شرط «تعجيزي» وهو أن يكون لدى العارض شهادة خبرة دولية في تشغيل واستثمار مواقف سيارات في مطار دولي. فهل يتطلب تشغيل مواقف المطار خبرة دولية؟ أمر مستغرب جداً، لكنه بالنظر إلى الوقت الذي أعطي للشركات لتقديم عروضهم، أي 15 يوماً، فهو يعد شرطاً صعباً جداً يضاف إلى مجموعة من الشروط الأخرى.

الريجة في هذه المزايدة أن اسم الشركة الفائزة كان متداولاً قبل فوزها، لكن هل دققت لجنة التليزيم فعلاً في الأوراق الإدارية العائدة للشركة الفائزة؟ فعلى سبيل المثال، إن شركة VIP قدّمت شهادة خبرة في تشغيل موقف مطار أربيل، لكن عدها مع مطار أربيل لا يزال حبراً على ورق ولم يبدأ تنفيذه بعد، فهل أجل التفاخر بها أو من أجل نقلها إلى الشركة المحلية التي ستدير وتستثمر مواقف مطار بيروت الدولي؟ في الواقع، إن قبول شهادة الأيزو لهذه الشركة أتاح انتقالها إلى المرحلة الثانية من المناقصة، أي المرحلة التي يبدأ فيها فضّ العروض الفنية ودراساتها وإعطاء علامة على كل مستند، علماً بأن الشركة التي